

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قسم الاقتصاد والإدارة

كلية الشريعة والاقتصاد

الملتقى الوطني حول:

التجارة البينية للدول العربية والإسلامية

الاسم واللقب	محمد بولعسل	مراد يونس
الرتبة	أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر أ
مؤسسة العمل	جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل	جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل
رقم الهاتف	0696567390	0656303972
البريد الإلكتروني	mohammed.boulassel@univ-jijel.dz	younesmourad76@gmail.com
محورا لمداخلة	المحور الثاني	
عنوان المداخلة	دراسة تحليلية لفرص التكامل الزراعي بين الدول العربية	

ملخص الدراسة

تهدف دراستنا هذه إلى تحليل الواقع الراهن للتجارة العربية البينية في المنتجات الزراعية وإبراز دورها في إمكانية تحقيق التكامل الزراعي العربي وذلك من خلال تحرير كامل للتجارة بين الأطراف وتعظيم الاستفادة من وفورات السعة للمشروعات واتساع الأسواق وكفاءة تخصيص الموارد وتعزيز اعتبارات المزايا النسبية والقدرات التنافسية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أنه هناك إمكانيات تكامل بين الدول العربية في مجال إنتاج العديد من المنتجات الغذائية الزراعية وعلى رأسها الحبوب.

مقدمة

إن مشكلة الغذاء في الوطن العربي كانت وما تزال تمثل هاجسا كبيرا، خاصة وأن معدلات النمو في الإنتاج الغذائي ما زالت دون مستوى مواكبة الزيادة الكبيرة في الاستهلاك، مما أدى إلى زيادة اعتماد الوطن العربي على توفير معظم احتياجاته الغذائية من السوق العالمية، وما يعنيه ذلك من إمكانية التعرض لمخاطر عديدة، نتيجة لارتباط ذلك بالعلاقات السياسية، وإمكانية استخدام الغذاء كسلاح للضغوط الاقتصادية على الدول العربية لتبني اتجاهات وسياسات أو قضايا معينة قد لا تتفق مع المصالح العربية.

إن هذه التحديات والمستجدات تفرض علينا التفكير في حلول مستدامة، تساعد على حماية الوطن العربي من المخاطر، واتخاذ العديد من السياسات والإجراءات المشتركة، لتجاوز التحديات التي يصعب على الدول العربية مواجهتها فرادى، وأن حل المشكلة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي يمكن أن يكون بصورة أفضل وتكلفة أقل على

المستوى القومي العربي، نظرا لأن الموارد الاقتصادية الزراعية من أرض زراعية ومياه وموارد بشرية ورأس مال وتكنولوجيا غير متوازنة داخل كل قطر على حدة، في حين أن هذه الموارد متوازنة ومتوفرة على المستوى العربي ككل مما يتحتم معه العمل على تحقيق التكامل الزراعي العربي.

إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم التجارة البينية في تعزيز التكامل الزراعي بين الدول العربية ؟

هدف الدراسة

يستهدف البحث دراسة الواقع الراهن للتجارة البينية بين الدول العربية ودورها في إمكانية تعزيز التكامل الزراعي بين الدول العربية وذلك من خلال بيان تطور حجم التجارة العربية البينية في المنتجات الزراعية ومحاولة تحديد المزايا والفوائد التي تنجم عن تحقيق تكامل بين الدول العربية.

منهج الدراسة

معالجة إشكالية موضوع الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم المختلفة المرتبطة بموضوع البحث، إلى جانب المنهج التحليلي الذي استُخدم لتحليل واقع التجارة العربية البينية في المنتجات الزراعية.

أولا: مبررات قيام تكامل اقتصادي عربي في المجال الزراعي

إن التكامل الاقتصادي العربي ضرورة حتمية باعتباره من أهم الفرص المتاحة لتحقيق الأمن الغذائي العربي والذي لن يتحقق دون الجهود العربية المشتركة، وما لم تستثمر الموارد الزراعية بشكل جماعي ومن وجهة نظر تكاملية فإن القصور في التنمية الزراعية والغذائية سيزداد عمقا، مما دعا إلى ضرورة وجود حاجة لتحقيق تكامل اقتصادي زراعي عربي وذلك للأسباب التالية:

1- استمرار تفاقم مشكلة الغذاء في الدول العربية

رغم ضخامة الموارد الاقتصادية المتاحة للدول العربية من حيث اتساع مساحة الأراضي والنمو السريع في القوى العاملة والفوائض المالية المعتبرة لدى العديد منها، فإن الدول العربية لا تزال تعاني عجزا كبيرا في إنتاج الغذاء الذي أخذ يتزايد عاما بعد آخر، فالفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية اتسعت من 13,9 مليار دولار عام 2000 لتصل إلى أكثر من 36,2 مليار دولار عام 2022 (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022) مع توقعات اتجاه هذه الفجوة للتزايد عبر السنوات القادمة، فالدول العربية لا تزال تعتمد على السوق العالمية لتوفير احتياجاتها الغذائية، وهو ما يعرضها إلى مخاطر كبيرة، كما أنه من الممكن استخدام الغذاء للضغط على الدول العربية إذا استمر هذا العجز.

2- مواجهة تعاظم المديونية الخارجية

لم تعد مشكلة العجز الغذائي مجرد مشكلة اقتصادية زراعية بل تعدت ذلك لتصبح قضية سياسية إستراتيجية ترتبط بالأمن الوطني والإقليمي، ففي ظل التفاوت بين معدلي نمو الإنتاج من المنتجات الزراعية والطلب عليها أدى ذلك إلى زيادة الاعتماد على استيراد هذه المنتجات من المصادر الأجنبية وبنسب متصاعدة وما ترتب على ذلك من اختلال مزمّن في موازين المدفوعات لبعض الدول العربية حيث تراكمت مديونيتها الخارجية وتفاقم أعباؤها بشكل مثير للقلق، كل ذلك أدى إلى تعاظم التبعية الاقتصادية والمالية والتجارية لهذه الدول بسبب العمل بالشروط التي لا تتطابق والطبيعة الهيكلية لأزمات اقتصاديات الدول العربية (الحسون، 2010).

3- مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي

احتل التقدم التكنولوجي مكان الصدارة بين العوامل المسئولة عن دفع عجلة التنمية الزراعية، فالثورة التكنولوجية التي شهدتها العالم استهدفت تطبيق نتائج العلم الحديث على الإنتاج ووسائله بغرض النهوض بالأساليب الإنتاجية، وتتوقف مساهمة القطاع الزراعي في عملية التنمية على مدى تقدم وتطور الزراعة من خلال التغير التكنولوجي أو الأسلوب المتبع لتحسين الوسائل الإنتاجية الزراعية المتاحة، فالتغيرات التكنولوجية أصبحت المحرك الأساسي لعملية التنمية في هذا العصر حيث تمكنت من إحداث تغيرات جوهرية في معدلات النمو الاقتصادي، لذلك فالدول المتقدمة دخلت سباق التنمية بكل إمكاناتها الضخمة من عمالة ماهرة تتوافر لديها ورؤوس أموال تحسن استثمارها إلى جانب الدور الذي يلعبه التطور التكنولوجي من تدفق الابتكارات وسرعة تطبيقها على قطاعات الإنتاج، ومن المعلوم أن الإنتاج الزراعي يتوقف على توفير الموارد الطبيعية والمادية وعنصر العمل ورؤوس الأموال والتكنولوجيا التي تعتبر أهم عوامل التقدم والتنمية (عوض و مصطفي، 2011).

4- مواجهة الآثار المترتبة عن المتغيرات الاقتصادية الدولية

يشهد العالم اليوم العديد من التطورات الجذرية والمتسارعة في الساحة الاقتصادية أدت إلى حدوث تغيرات هامة ذات آثار بعيدة المدى تتمثل في اتجاه معظم دول العالم لتبني سياسة الاقتصاد الحر، وبروز أفاق جديدة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحرير التجارة وعملاقة المؤسسات الاقتصادية وتعزيز قدرتها الإنتاجية والتصديرية من خلال الميزة التفضيلية والتخصص، والدخول في تحالفات إستراتيجية وتكتلات اقتصادية، ولا شك أن ظهور مثل هذه التكتلات والتحالفات يؤثر بصورة مباشرة على الدول العربية وفي اتجاهات متعددة أهمها تقلص السعات التسويقية المتاحة أمام المنتجات الزراعية العربية، وكذلك التأثير على شروط التبادل التجاري بين الدول العربية ودول تلك التكتلات في غير صالح الدول العربية، فنظرا لهذه التطورات فإنه من البديهي على الدول العربية أن تحقق تكتلا خاصا بها لتكون على استعداد للتعامل مع الانفتاح في العالم، وتعزيز مواقفها التفاوضية على المستويات الدولية إضافة إلى زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية (مختار، 2014).

5- الاستفادة من الموارد المتاحة لدى الأقطار العربية

يملك الوطن العربي الكثير من الموارد التي تؤهله لتوفير احتياجاته الغذائية وتحقيق فوائض للتصدير من السلع الغذائية والحيوانية، إذ تمتلك الدول العربية مجتمعة حوالي 120 مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي لم تستثمر بعد ويقع الجزء الأكبر منها في السودان حيث تتوفر مصادر المياه التي يمكن استثمارها لتعزيز الأمن الغذائي، هذا فضلا عن إمكانات التنمية الرأسية عبر تحديث أنماط الإنتاج الزراعي التقليدية، كما تتميز الزراعة العربية بتنوع بيئتها الطبيعية مما يتيح إمكانات تنوع وتوفر المحاصيل النباتية والإنتاج الحيواني على مدار العام حيث تحظى الدول العربية بقدرات استثمارية كبيرة، وتحتاج هذه الاستثمارات إلى مناخ تتوفر فيه الأطر القانونية والتشريعية الملائمة (صندوق النقد العربي، 2011) ، لذا فإن تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي في المنطقة العربية يتطلب التركيز على التعاون الإقليمي الجاد استنادا إلى التفاوت الكبير بين دول المنطقة في الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية ومستويات الدخل والأنماط الاستهلاكية مما يمهّد الطريق أمام تقليص اعتماد دول المنطقة على الواردات الغذائية من بعض السلع الغذائية الرئيسية وخصوصا الحبوب (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2015)

6- مواجهة المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن أزمة الغذاء

لا تتمثل إشكالية الأمن الغذائي في مدى قدرة الدول على توفير وإتاحة إمدادات غذائية كافية لشعوبها، وإنما قد تمتد إلى الأوضاع الخاصة بمدى قدرة الأفراد في الحصول على الغذاء، وفي إطار الأزمة الغذائية وتفاقمها وتداعياتها وفي ظل تزايد أسعار الغذاء العالمية فإن فئات واسعة من السكان الفقراء ومحدودي الدخل ستواجه مشكلات حادة في قدرتها على الحصول على احتياجاتها الضرورية من الغذاء، فإذا ما تصاعدت واستمرت هذه المشكلات دون حلول حاسمة، فإن مقدرة تلك الفئات على التماسك والصمود ستعرض للانحيار بما يصاحب ذلك من تهديدات خطيرة للاستقرار المجتمعي أمنيا واقتصاديا وسياسيا (المنظمة العربية للتنمية الزراعية).

ثانيا: الرزنامة الزراعية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة الكبرى بتطبيق رزنامة زراعية عربية مشتركة وفق ضوابط محددة خلال الفترة الانتقالية لإقامة "الجاقتا" حتى يمكنها التكيف مع عملية التحرير التدريجي للسلع الزراعية وإعادة هيكلة قطاعها الزراعي وفق المزايا النسبية للدول العربية المشتركة في المنطقة، وتتابع الأمانة العامة إلى جانب المنظمة العربية للتنمية الزراعية عملية التنفيذ من قبل الدول العربية المشتركة ومدى التزامها بالقواعد المحددة للرزنامة الزراعية العربية المشتركة (الجميلي، 2013) ، حيث أتاح البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة مبدأ الاستثناء لبعض السلع الزراعية وعدم تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل عليها خلال فترة زمنية محددة، ويجوز لكل دولة عضو وفقا لقواعد الرزنامة الزراعية المشتركة أن تدرج عشر سلع كحد أقصى ضمن هذه الرزنامة ولفترات زمنية لا تتعدى 40 شهرا

للسلع العشرة، هذا وقد بلغ عدد السلع العربية المدرجة في الرزنامة الزراعية 30 سلعة زراعية علما بأن هناك 11 دولة عربية مشتركة في الرزنامة، ولا يجوز منح أية استثناءات أخرى للسلع الزراعية خارج إطار الرزنامة الزراعية.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أنه على الرغم من التزام الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية بالرزنامة الزراعية، إلا أنه في واقع التطبيق تحدثت بعض التجاوزات من خلال الاتفاقيات الثنائية وهذه التجاوزات لا تقتصر فقط على السلع الزراعية وإنما تمتد للسلع الأخرى، فهناك حالات يتم فيها منع استيراد عدد من السلع الزراعية وفي حالات أخرى يفرض منع الاستيراد طوال العام، مع أن قواعد الرزنامة الزراعية العربية لا تجيز ذلك (عبد المطلب، 2003).

ثالثا: التجارة الزراعية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعد التجارة الخارجية البينية العربية أداة أساسية ومدخلا هاما من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ولعل التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " الجافتا " سوف يؤدي إلى تخفيض أسعار الاستيراد وتسهيل تبادل السلع الغذائية، وبالتالي زيادة كمية الصادرات من الدول العربية المنتجة والمصدرة كما يساعد أيضا على تحويل جزء من واردات الدول العربية السلعية من الدول الأجنبية إلى واردات داخل المنطقة نتيجة لانخفاض أسعار الاستيراد (فواز، 2015).

وبالرغم من المقومات الزراعية التي تحوزها الدول العربية، وتمتع الكثير من الدول العربية بميزة نسبية في الإنتاج الزراعي إلا أن التجارة الزراعية العربية البينية تتسم بانخفاض مستوياتها حيث لم تتعدى 13 % من إجمالي التجارة الزراعية العربية خلال السنوات الأخيرة، وهذا الواقع يعبر عن ضعف التكامل والتعاون الاقتصادي والتجاري العربي وهذا رغم التصريحات والاجتماعات والجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية ومؤسساتها التي تشكل الإطار المؤسسي للتجارة العربية البينية.

و تتباين الدول فيما بينها من حيث الأهمية النسبية للتجارة الزراعية البينية من إجمالي تجارتها الزراعية الخارجية ويرتبط ذلك أساسا بمدى توافر فائض من المنتجات للتصدير وبالسياسات التسويقية التي تحدد حركة التجارة الخارجية، وكذلك الاتفاقيات الموقعة بين الدول العربية وبين الدول لتنظيم حركة تجارة المنتجات الزراعية وهذا في إطار "الجافتا".

1- التجارة العربية البينية من الحبوب والدقيق

بلغ متوسط مجموع التجارة العربية البينية من الحبوب والدقيق خلال الفترة 2018 - 2022 حوالي 488,08 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 1,86 % فقط من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية من هذه المنتجات، فبالنسبة لمتوسط قيمة الصادرات خلال تلك الفترة فقد بلغ 927,59 مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة الواردات 26066,35 مليون دولار وهذا ما توضحه بيانات الجدول التالي:

جدول رقم(1): متوسط قيمة التجارة العربية الكلية والبيئية من الحبوب للفترة 2018-2022

قيم التجارة الزراعية البيئية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			
حجم التجارة	الواردات	الصادرات	حجم التجارة	الواردات	الصادرات	
14,55	11,55	3,05	791,92	775,3	16,62	الأردن
73,66	3,66	70	3531,61	3120,61	411,07	الإمارات
2,65	2,65	-	93,3	90,25	3,05	البحرين
8,15	5,15	3	756,45	750,35	6,1	تونس
0,18	0,18	-	3369,48	3365,28	4,2	الجزائر
58,28	43,25	15,03	5382,23	5365,35	16,88	السعودية
8,08	8	0,08	922,7	890,2	32,5	السودان
27	7,5	19,5	1249,92	1205,32	44,6	سوريا
54,02	29,12	24,9	480,5	400	80,5	عمان
30,92	30,12	0,8	263,28	256,24	7,04	قطر
22,5	0,5	22	474,33	450	24,33	الكويت
13,04	5,54	7,5	436,27	401,25	35,02	لبنان
46,44	0,93	41,3	5568	5388	180	مصر
8,13	5,14	2,99	2006,08	2001	5,08	المغرب
134,56	134,36	0,2	1667,8	1607,2	60,6	اليمن
502,16	287,65	210,35	26993,87	26066,35	927,59	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول أن صادرات الدول العربية البيئية من الحبوب بلغت 210,35 مليون دولار، وأن هناك تباين في صادرات الدول العربية البيئية حيث احتلت الإمارات صدارة الدول العربية من حيث مساهمتها في الصادرات العربية البيئية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 33,27% تلتها كل من مصر وعمان بـ 19,63 و 11,83% على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 287,65 مليون دولار حيث احتل اليمن المرتبة الأولى عربياً من حيث مساهمتها في الواردات العربية البيئية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 46,7% تلتها كل من السعودية وعمان بـ 15,03 و 10,12% على التوالي.

2- التجارة العربية البيئية من اللحوم والألبان

بلغت إجمالي متوسط تجارة الدول العربية من منتجات اللحوم والألبان للفترة 2018-2022 حوالي 18020,74 مليون دولار، وقد بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البيئية من هذه المنتجات لنفس الفترة 4041,71 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 22,42% حيث توضح بيانات الجدول التالي متوسط التجارة العربية الكلية والبيئية من اللحوم والألبان.

جدول رقم(2): متوسط قيمة التجارة العربية الكلية والبيئية من اللحوم والألبان للفترة 2018-2022

البلد	قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية البيئية (مليون دولار)		
	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
الأردن	130,11	795,6	925,71	52,3	115,02	63,32
الإمارات	320,41	3100	3420,41	264,01	730	994,01
البحرين	135,4	305,65	441,05	6,33	62	68,33
تونس	55,54	68,4	123,94	25,41	0,8	25,94
الجزائر	0,8	1395	1395,8	0,13	0,81	0,94
السعودية	1200	3905	5015	790,5	485,7	1276,2
السودان	550,1	32,4	582,5	124,1	2,33	126,43
سوريا	130	163	193	122,2	46,5	168,7
عمان	250	604,98	854,98	230,1	270	500,1
قطر	3,75	630	633,75	1,7	155,15	156,85
الكويت	65,55	765	830,55	52,11	156	208,11
لبنان	8,65	512	20,65	2,11	51	53,11
مصر	355,7	1902	2257,7	312	7,3	319,3
المغرب	122	311,3	433,3	79,9	6,8	86,7
اليمن	82,2	510,2	892,4	52	68,1	120,1
المجموع	3410,21	15000,33	18020,74	2114,9	21,57,51	4041,71

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول أن صادرات الدول العربية البيئية من اللحوم والألبان بلغت 2114,9 مليون دولار، وأن هناك تباين في صادرات الدول العربية البيئية حيث احتلت السعودية صدارة الدول العربية من حيث مساهمتها في الصادرات العربية البيئية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 37,37% تلتها كل من مصر والإمارات بـ 14,75 و 12,48% على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 2157,51 مليون دولار حيث احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً من حيث مساهمتها في الواردات العربية البيئية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 33,83% تلتها كل من السعودية وعمان بـ 22,51 و 15,51% على التوالي.

3- التجارة العربية البيئية من البذور الزيتية والنباتية

بلغ إجمالي متوسط تجارة الدول العربية من البذور الزيتية والنباتية للفترة 2018-2022 حوالي 11703,04 مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البيئية من هذه المنتجات لنفس الفترة 1866,43 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 15,94% حيث توضح بيانات الجدول التالي متوسط التجارة العربية الكلية والبيئية من البذور الزيتية والنباتية.

جدول رقم(3): التجارة العربية الكلية والبيئية من البذور الزيتية والنباتية 2018-2022

البلد	قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية البيئية (مليون دولار)		
	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
الأردن	33	266	299	14,33	102,4	146,73
الإمارات	240,55	1340,7	1581,25	50	89,4	139,4
البحرين	0,2	34,87	35,07	-	13,54	13,54

154,1	11	143,1	889,77	478,65	411,12	تونس
18,52	14,5	4,02	837,25	830	7,25	الجزائر
513,87	275,4	238,47	1662,42	860,1	802,32	السعودية
1,05	0,56	0,49	41,61	39,5	2,11	السودان
191,22	109,58	81,64	654,61	539,4	115,21	سوريا
215,2	45,7	169,5	581,2	179,4	401,8	عمان
27,42	25,4	2,02	118,72	114,94	3,78	قطر
56,46	54,13	2,33	150,05	145	5,05	الكويت
56,48	32,28	24,2	346,54	317	29,54	لبنان
271,05	29,65	241,4	3351,25	2540	811,25	مصر
45,97	13,17	32,8	893	664	229	المغرب
15,42	11,54	3,88	261,3	250	11,3	اليمن
1866,43	828,28	1008,18	11703,04	8599,56	3103,48	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

توضح بيانات الجدول أن صادرات الدول العربية البينية من البذور الزيتية والنباتية بلغت 1008,18 مليون دولار، وأن هناك تباين في صادرات الدول العربية البينية حيث استحوذت مصر على الحصة الأكبر من صادرات الدول العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 23,94% تلتها كل من السعودية وعمان بـ 23,65% و 16,76% على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 828,28 مليون دولار حيث احتلت السعودية المرتبة الأولى عربياً من حيث مساهمتها في الواردات العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 33,24% تلتها كل من سوريا والأردن بـ 13,22% و 12,36% على التوالي.

4- التجارة العربية البينية من الفواكه

بلغ إجمالي متوسط تجارة الدول العربية من الفواكه للفترة 2018-2022 حوالي 7737,68 مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البينية من هذه المنتجات لنفس الفترة 1533,41 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 19,81% حيث توضح بيانات الجدول التالي متوسط التجارة العربية الكلية والبينية من الفواكه.

الجدول رقم (4): التجارة العربية الكلية والبينية من الفواكه خلال الفترة 2018-2022

قيم التجارة الزراعية البينية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			
حجم التجارة	الواردات	الصادرات	حجم التجارة	الواردات	الصادرات	
284,9	133,9	151	338	168	170	الأردن
-	-	-	2123	1612	511	الإمارات
6,87	4,99	1,88	62,1	59	3,1	البحرين
11,64	3,66	7,98	358,8	28,8	330	تونس
3,3	1,2	2,1	441,6	420	21,6	الجزائر
290	247	43	1100	970	130	السعودية
1,1	0,9	0,2	18	15,3	2,7	السودان
48,77	7,11	41,66	499,41	179	320,41	سوريا
89,9	77,4	12,5	144,88	131	13,88	عمان
29,3	29	0,3	121,99	121	0,99	قطر
57	52	5	199,4	188,4	11	الكويت
83,8	22,8	61	218,1	134	84,1	لبنان
497,9	120	377,9	1305,3	354	951,3	مصر
83,7	81,3	12,4	723,2	129	594,2	المغرب

اليمن	52	31,9	83,9	25,91	19,32	45,23
المجموع	3196,28	4541,4	7737,68	742,83	800,58	1533,41

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

توضح بيانات الجدول أن صادرات الدول العربية البينية من الفواكه بلغت 742,83 مليون دولار، وأن هناك تباين في صادرات الدول العربية البينية حيث استحوذت مصر على الحصة الأكبر من صادرات الدول العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 50,87% تلتها كل من الأردن ولبنان بـ 20,32% و 8,21% على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 800,58 مليون دولار حيث احتلت السعودية المرتبة الأولى عربياً من حيث مساهمتها في الواردات العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 30,85% تلتها كل من الأردن ومصر بـ 16,72% و 14,98% على التوالي.

5- التجارة الخارجية والبينية العربية من السكر

بلغ إجمالي متوسط تجارة الدول العربية من السكر للفترة 2018-2022 حوالي 7705,18 مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البينية من هذه المنتجات لنفس الفترة 1577,41 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 20,47% حيث توضح بيانات الجدول التالي متوسط التجارة العربية الكلية والبينية من السكر.

الجدول رقم(5): التجارة العربية الكلية والبينية من السكر خلال الفترة 2018-2022

البلد	قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية البينية (مليون دولار)		
	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
الأردن	19,01	250	269,01	4,9	109	113,9
الإمارات	715,64	473,4	1189,04	13,75	451	464,75
البحرين	0,08	55,1	55,18	0,01	4,3	4,4
تونس	1,98	215,3	217,28	0,56	17,4	17,96
الجزائر	237,5	1150,4	1387,9	101,8	9,4	111,2
السعودية	215	849,2	1064,2	172,4	97,4	269,8
السودان	24,3	25,4	49,7	4,89	0,11	5
سوريا	93	702,1	795,1	84,6	75,9	160,5
عمان	0,2	71,4	71,6	-	59	59
قطر	0,82	38	38,82	-	31,4	31,4
الكويت	3,44	86,7	90,14	0,3	28,3	28,6
لبنان	9,07	141,4	150,77	5,3	40,1	45,4
مصر	761,2	534,4	1295,6	213	23,7	240,7
المغرب	1,96	544,9	546,86	0,56	-	0,56
اليمن	11,98	472	483,98	3,04	21,2	24,24
المجموع	2095,18	5609,7	7705,18	605,2	968,21	1577,41

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

توضح بيانات الجدول أن صادرات الدول العربية البينية من السكر بلغت 605,2 مليون دولار، وأن هناك تباين في صادرات الدول العربية البينية حيث استحوذت مصر على الحصة الأكبر من صادرات الدول العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 35,19% تلتها كل من السعودية والجزائر بـ 28,48% و 16,82% على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 968,21 مليون دولار حيث احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً من حيث

مساهمتها في الواردات العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 46,58 % تلتها كل من الأردن السعودية بـ 11,25 و 10,05 % على التوالي.

6- التجارة الخارجية والبينية العربية من الخضروالدرنيات خلال الفترة 2018- 2022

بلغ إجمالي متوسط تجارة الدول العربية من هذه المنتجات للفترة 2011- 2016 حوالي 7893,29 مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البينية من هذه المنتجات لنفس الفترة 1840,49 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 23,31 % حيث توضح بيانات الجدول التالي متوسط التجارة العربية الكلية والبينية من الخضروالدرنيات.

الجدول رقم(6):التجارة العربية الكلية والبينية من الخضروالدرنيات للفترة 2018-2022

البلد	قيم التجارة الزراعية البينية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)		
	الواردات	الصادرات	حجم التجارة	الواردات	الصادرات	حجم التجارة
الأردن	184	279,8	637	125	512	637
الإمارات	-	-	1154	950	204	1154
البحرين	13,02	1,9	42,64	40,2	2,44	42,64
تونس	5,1	17,4	137,1	29,7	107,4	137,1
الجزائر	5,5	13,1	123,6	109	14,6	123,6
السعودية	175	111,4	390	220	170	390
السودان	0,03	0,65	17,59	0,69	16,9	17,59
سوريا	94	281	594,7	149,7	445	594,7
عمان	55,4	43,6	150,01	100,4	50,01	150,01
قطر	49	-	179,31	179	0,31	179,31
الكويت	90	0,25	177,73	177	0,73	177,73
لبنان	81,9	57	179,2	89,5	89,7	179,2
مصر	3,7	354	2214	213	2001	2214
المغرب	2,54	14,7	1836,2	42,2	1794	1836,2
اليمن	2,64	12,9	60,21	41,51	18,7	60,21
المجموع	761,83	1188,7	7893,29	2466,9	5426,79	7893,29

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

توضح بيانات الجدول أن صادرات الدول العربية البينية من الخضروالدرنيات بلغت 1188,7 مليون دولار، وأن هناك تباين في صادرات الدول العربية البينية حيث استحوذت مصر على 29,78 % من صادرات الدول العربية البينية من هذه المنتجات تلتها كل من سوريا والأردن بـ 23,63 و 23,53 % على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 761,83 مليون دولار حيث احتلت الأردن المرتبة الأولى عربياً من حيث مساهمتها في الواردات العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 24,15 % تلتها كل من السعودية وسوريا بـ 22,97 و 12,33 % على التوالي.

7- التجارة الخارجية والبيئية العربية من البقوليات

بلغ إجمالي متوسط تجارة الدول العربية من هذه المنتجات للفترة 2011-2016 حوالي 1535,45 مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البيئية من هذه المنتجات لنفس الفترة 158,98 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 10,35 % حيث توضح بيانات الجدول التالي متوسط التجارة العربية الكلية والبيئية من البقوليات.

جدول رقم(7): التجارة العربية الكلية والبيئية من البقوليات خلال الفترة 2018-2022

البلد	قيم التجارة الزراعية البيئية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)		
	الواردات	الصادرات	حجم التجارة	الواردات	الصادرات	حجم التجارة
الأردن	5,01	2,88	48,55	43,4	4,15	48,55
الإمارات	-	0,1	298,8	261,7	37,1	298,8
البحرين	0,21	-	6	6	-	6
تونس	4,75	0,35	6,6	5,88	0,72	6,6
الجزائر	12,7	-	242	242	-	242
السعودية	33,7	3,33	107,15	101,4	5,75	107,15
السودان	-	0,05	1,25	1,1	0,15	1,25
سوريا	19,04	26	143,7	24,3	119,4	143,7
عمان	8,4	-	15,43	15,4	0,03	15,43
قطر	6,01	-	21,21	21	0,21	21,21
الكويت	5,77	0,03	17,96	17,9	0,06	17,96
لبنان	4,98	1,3	40,96	38,41	2,55	40,96
مصر	4,54	17,9	538,92	415,31	123,61	538,92
المغرب	1,75	0,87	23,02	19,8	3,22	23,02
اليمن	1,21	0,07	23,99	23,91	0,08	23,99
المجموع	108,07	52,88	1535,54	1237,51	297,03	1535,54

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول أن صادرات الدول العربية البيئية من البقوليات محدودة جداً حيث لم تتعدى 52,88 مليون دولار، وقد احتلت سوريا رغم الظروف التي تعيشها صدارة الدول العربية من حيث مساهمتها في الصادرات العربية البيئية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 49,16 % تلتها كل من مصر والسعودية بـ 33,85 و 6,29% على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 158,98 مليون دولار حيث احتلت السعودية المرتبة الأولى عربياً من حيث مساهمتها في الواردات العربية البيئية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 31,18 % تلتها كل من سوريا والجزائر بـ 17,61 و 11,75 % على التوالي.

رابعاً: فرص التكامل الممكنة للتجارة الزراعية العربية البيئية

يمكن تحقيق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي العربي في المجال الزراعي، من خلال تحويل الجزء الأكبر من الصادرات العربية الزراعية صادرات بيئية، مما يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي (علي، 2013) ويمكن دراسة فرص التكامل الممكنة للتجارة الزراعية العربية على مستوى الحاصلات الزراعية، من خلال دراسة قيمة فرص التكامل لسلسلة زراعية ما، ونسبة فرصة التكامل لهذه السلعة، وذلك وفق العلاقة التالية (فراج، 2015):

قيمة فرصة التكامل لسلعة زراعية ما = الصادرات الزراعية العربية الكلية للسلعة – الصادرات
الزراعية العربية البينية للسلعة

نسبة فرص التكامل لسلعة ما = قيمة فرصة التكامل للسلعة/ قيمة الصادرات الزراعية العربية
البينية للسلعة

وبالاعتماد على الجداول الأخيرة السابقة تم التوصل إلى النتائج المدونة في الجدول التالي:

جدول رقم (8): فرص التكامل من السلع الزراعية في الدول العربية للفترة 2018-2022

مليون دولار

السلع الزراعية البلد	اللحوم والألبان		الخضروات والدرنيات		البذور الزيتية		الفواكه		السكر		الحبوب والدقيق		البقوليات	
	قيم التكامل فرص %	نسبة التكامل فرص %												
الأردن	77,81	148,77	232,2	8,29	18,67	130,2	19	12,58	14,11	2877,5	13,57	444,9	1,27	44,1
الإمارات	56,14	21,26	204	20400	19,55	39,1	511	51100	701,89	5104,6	341,07	487,2	37	370
البحرين	129,07	2039,	0,54	28,42	0,2	20	1,22	64,9	0,07	7000	3,05	305	-	-
تونس	30,13	118,57	90	517,2	268,02	187,3	322,02	4035	1,42	253,6	3,1	103,3	0,37	37
الجزائر	0,67	515,38	1,5	11,45	2,23	55,47	13,62	648,6	135,7	133,3	4,2	420	-	-
السعودية	409,5	51,8	58,6	52,6	563,85	236,4	87	202,3	42,6	24,7	1,85	12,3	2,42	72,67
السودان	426	343,27	19,25	2961,5	1,62	330	2,5	1250	19,41	396,9	32,42	32420	0,1	200
سوريا	7,8	6,38	164	58,36	33,57	41,2	278,75	669,1	8,4	9,92	25,1	128,7	93,4	359,2
عمان	19,9	6,64	6,41	14,70	232,3	137,1	1,38	11,04	0,2	2	55,6	223,3	0,03	30
قطر	5,65	332,35	0,31	31	1,76	87,1	0,69	230	0,82	8,2	6,24	780	0,21	210
الكويت	13,44	25,79	0,48	192	2,72	116,7	6	120	3,14	314,3	2,33	10,6	0,03	1000
لبنان	6,54	309,95	32,7	57,36	5,34	22,1	23,1	37,8	3,77	71,1	27,52	366,9	1,25	96,1
مصر	43,7	14,06	1647	465,2	569,85	236,1	573,4	151,7	548,2	257,4	138,7	335,8	105,71	2328,4
المغرب	42,1	52,7	1779,3	12104	196,2	598,2	581,8	4691,9	1,4	250	2,09	69,9	2,35	134,3
اليمن	30,2	58,07	5,8	44,96	7,52	193,8	26,09	100,7	8,94	294,1	60,4	30200	0,01	8,26
الدول العربية	1298,6	4043,9	4242,1	36947	1923,4	2430,7	2447,6	63325	1490	16997	717,24	66308	244,15	41520

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجداول السابقة.

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

1- بالنسبة لمنتجات اللحوم والألبان يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات اللحوم والألبان على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 1298,6 مليون دولار، وقد احتل السودان المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 426 مليون دولار تمثل حوالي 343,27 % من صادراتها البينية من اللحوم والألبان

تليها كل من السعودية البحرين الأردن الإمارات ومصر على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 409,5 ، 129,07 ، 77,81 ، 56,14 و 43,7 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 51,8 ، 2039 ، 148,77 ، 21,26 و 14,06 % على التوالي.

2- بالنسبة لمنتجات الخضر والدرنيات يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات الخضر والدرنيات على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 4242,1 مليون دولار، وقد احتل المغرب المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 1779,3 مليون دولار تمثل حوالي 12104 % من صادراتها البينية من الخضر والدرنيات تليها كل من مصر الأردن الامارات سوريا وتونس على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 1647 ، 232,2 ، 204 ، 164 و 90 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 1647 ، 8,29 ، 20400 ، 58,36 و 517,2 % على التوالي.

3- بالنسبة لمنتجات البذور الزيتية والنباتية يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات البذور الزيتية والنباتية على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 1923,4 مليون دولار، وقد احتلت السعودية المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 563,85 مليون دولار تمثل حوالي 263,4 % من صادراتها البينية من البذور الزيتية والنباتية تليها كل من مصر تونس عمان الامارات والمغرب على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 569,85 ، 268,02 ، 232,3 ، 19,55 و 196,2 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 236,1 ، 187,3 ، 137,1 ، 39,1 و 598,2 % على التوالي.

4- بالنسبة لمنتجات الفواكه يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات الفواكه على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 2447,6 مليون دولار، وقد احتلت المغرب المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 581,8 مليون دولار تمثل حوالي 4691,9 % من صادراتها البينية من الفواكه تليها كل من مصر الامارات تونس سوريا والسعودية على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 573,4 ، 511 ، 422,02 ، 278,75 و 87 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 151,7 ، 51100 ، 4035 ، 669,1 و 202,3% على التوالي.

5- بالنسبة لمنتجات السكر يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات السكر على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 1490 مليون دولار، وقد احتلت الامارات المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 701,89 مليون دولار تمثل حوالي 5104,6 % من صادراتها البينية من السكر تليها كل من مصر الجزائر السعودية الأردن واليمن على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 548,2 ، 135,7 ، 42,6 ، 14,11 و 8,94 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 257,4 ، 133,33 ، 42,6 ، 2877,5 و 8,94 % على التوالي.

6- بالنسبة لمنتجات الحبوب والدقيق يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات الحبوب والدقيق على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 717,24 مليون دولار، وقد احتلت الامارات المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 341,07 مليون دولار تمثل حوالي 487,2 % من صادراتها البينية من الحبوب

والدقيق تليها كل من مصر اليمن عمان السودان وسوريا على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 138,7 ، 60,4 ، 55,6 ، 32,42 و 25,1 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 335,8 ، 30200 ، 223,3 ، 32420 و 128,7 % على التوالي.

7- بالنسبة لمنتجات البقوليات يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات البقوليات على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 244,15 مليون دولار، وقد احتلت مصر المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 105,71 مليون دولار تمثل حوالي 2328,4 % من صادراتها البينية من الحبوب والدقيق تليها كل من سوريا والإمارات على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 93,4 ، و 37 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 359,2 ، و 370 % على التوالي.

الخاتمة

يعتبر التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية أحد الأدوات الرئيسية في تعزيز منظومة الأمن الغذائي العربي، وخصوصا بالنسبة للدول المحدودة الموارد الطبيعية والمالية، وهذا ما يستدعي تعزيز العمل العربي المشترك لتحقيق الأمن الغذائي، حيث هناك إمكانيات تكامل بين الدول العربية في مجال إنتاج العديد من المنتجات الغذائية الزراعية وعلى رأسها الحبوب، وذلك من خلال محاولة زيادة الكفاءة من جهة، والوصول إلى المستويات التي بلغتها بعض الدول العربية المتقدمة في مجال متوسط الإنتاجية وخاصة مصر من جهة أخرى، فمحددات التكامل واسعة بين الدول العربية على اعتبار أن معظمها يعتمد اعتمادا شبة كامل على الاستيراد، ومن ثم فإن تحويل التجارة أقرب ما يكون من فرص خلق التجارة بين مختلف الدول والتكتلات من جانب والدول العربية من جانب آخر، وعليه فإن الدول العربية مطالبة بمحاولة استخدام الموارد الزراعية المتاحة في بعض الدول وعلى رأسها مصر السودان الجزائر، العراق لتحقيق إمكانيات التكامل الزراعي، هذا وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج يمكن ذكر أبرزها في مايلي:

- اختلاف النظم الاقتصادية والخلافات السياسية لفترات طويلة حالت دون تحقيق تعاون يذكر، فضلا عن غياب الإرادة السياسية والربط بين العلاقات الاقتصادية والقرارات السياسية وتغليب الخلافات السياسية عن التعاون الاقتصادي.

- هناك تفاوت كبير في توزيع الموارد الطبيعية والبشرية والمالية بين الدول العربية أدى ذلك إلى تباين في الإنتاج الزراعي.

- إمكانية تنويع الإنتاج بين الدول العربية مما يزيد من فرص التبادل التجاري وتفادي مخاطر إنتاج السلع.

- انتشار أساليب الانماج التقليدية وتخلف المستوى التكنولوجي في المجال الزراعي بسبب ضعف المخصص من الموارد المالية والبحث العلمي.

- تبعية الاقتصاديات العربية بمجملها للاقتصاد الغربي وهو ما ساهم في انخفاض حجم الجارة البينية في المنتجات الزراعية.

- التكامل الزراعي العربي يساعد الدول العربية في أن تجد مكانا وسوقا ملائما للسلع العربية في السوق العالمية التي تتحكم فيه الدول الكبرى.

- هناك إمكانيات تكامل بين الدول العربية في مجال إنتاج العديد من المنتجات الغذائية الزراعية وعلى رأسها الحبوب

التوصيات

تبنت الدراسة مجموعة من التوصيات يمكن إيجازها في مايلي:

- التنسيق بين الدول العربية في مجال الإنتاج، والتخصص في إنتاج منتجات معينة، في أي دولة أو عدة دول عربية يكون لها ميزة نسبية في إنتاجها.

- تنمية وتطوير البنية التحتية الضرورية لقيام وتوسيع نطاق التبادل في المنتجات الزراعية بين الدول العربية.

- تنسيق أفضل للسياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وضمن حرية حركة المنتجات الزراعية والأفراد ورؤوس الأموال مترافقا بالبيئة السلمية في المنطقة، وربط أفضل بين الأسواق.

- ضرورة الاستفادة من مزايا التكامل العربي والتي من أهمها اتساع حجم السوق وحرية انتقال السلع والموارد بين الدول العربية.

المراجع:

- أحمد محمد فراج. (2015). قياس أثر التكامل الاقتصادي على التجارة العربية الزراعية البينية. تأليف أحمد محمد قاسم (المحرر)، مؤتمر التكامل الاقتصادي الزراعي العربي (صفحة 18). مصر: لجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي.
- الفتاح محمد مختار. (2014). التكامل الاقتصادي وانعكاساته على الدول العربية. مجلة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، صفحة 104.
- المنتدى العربي للبيئة والتنمية. (2015). ، مؤتمر الأمن الغذائي العربي. عمان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. تقرير مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2022). تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022. صفحة 10.
- امنة عبد الله الحسون. (2010). أثر المديونية الخارجية في قيمة الموازين السلعية للحبوب في بلدان مختارة، مجلة الرافدين ، صفحة 146.
- حميد الجميلي. (2013). المشهد الاقتصادي العربي الراهن واستشراف خيارات السيطرة على المستقبل. الأردن: ، الوراق للنشر والتوزيع.
- صندوق النقد العربي. (2011). قطاع الزراعة والمياه.
- عادل يوسف عوض، و محمد مدحت مصطفى. (2011). ، الاقتصاد الزراعي، الاسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2003). السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- محمود محمد فواز. (2015). سرحان أجمد، التحليل الاقتصادي لكفاءة وهيكل التجارة الخارجية البينية الكلية العربية وأفاق تطويرها، مؤتمر التكامل الاقتصادي الزراعي العربي. الجمعية المصرية للاقتصاد.
- منى حسني علي. (2013). اقتصاديات التكامل الزراعي في مجال إنتاج الحبوب. مصر: جامعة عين شمس.